الأوضاع الاقتصادية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني

د. فارس العيد

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

ملخص باللغة العربية :

تميزت الحياة الاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني بالضعف والتقهقر، فالسلطات العثمانية لم تهتم بتطوير البنى التحتية ووسائل الإنتاج، بل على العكس من ذلك كانت معظم النظم الاقتصادية التي وضعتها تقف حائلا أمام أي نمواقتصادي. خصوصا بعد تراجع مداخيل الايالة من الأسطول البحري الذي عرف انحطاطا مع بداية القرن التاسع عشر ميلادي، وهوالأمر الذي دفع بالسلطات العثمانية إلى البحث عن تعويض ذلك بالبحث عن موارد جديدة للخزينة بفرض مجموعة من الضرائب على النشاطات الاقتصادية للبلاد مما عجل بتعطيل عجلة الاقتصاد في جميع أرجاء الجزائر ومنها بايلك الغرب الجزائري.

الكلمات الدالة باللغة العربية :

بايلك الغرب الجزائري، الاقتصاد، الفلاحة، التجارة، الضرائب، العملة.

ملخص باللغة الفرنسية :

Les conditions économiques dans le Baylik de l'ouest Algérien a la fin de l'ère Ottomane

La vie économique en Algérie, fin de l'ère ottomane a été caractérisée par une faiblesse et une détérioration, en raison du manque d'intérêt par les autorités ottomanes pour développer les infrastructures et les moyens de production, mais au contraire, la plupart des systèmes économiques développés par cette position prévenir tout développement économique. Surtout après la baisse des revenus après la chute de la marine algérienne au début du 19ème siècle, ce qui incite les autorités ottoman à recherche de nouvelles ressources pour le Trésor. Ce qui a conduit à l'imposition de plusieurs taxes sur les activités économiques du pays, se hâtant de perturber

l'économie tout au long de la l'Algérie, Surtout dans le Baylik de l'ouest Algérien.

الكلمات الدالة باللغة الفرنسية :

Baylik de l'ouest Algérien, économie, agriculture, industrie, commerce, impôts, monnaie.

مقدمة :

عرفت منطقة الغرب الجزائري إبان العهد العثماني ببايلك الغرب، الذي كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد أن تم تحريرها من الإسبان نهائيا في سنة **1792**م، من قبل الباي محمد الكبير، وبعد احتلال مدينة وهران من قبل قوات الاحتلال الفرنسي أصبحت تعرف هذه المنطقة بمقاطعة وهران. ويحد هذه الرقعة الجغرافية غربا وادي عطية في آخر بلاد مسيرة وهوالحد الفاصل بين أراضي قبيلة مسيردة وأرض بني خالد، وهم بطن من قبيلة بني زناسن الموجودة مضاربها في شرق المغرب الأقصى، ثم يميل هذا الوادي شرقا على مناصب واد كيس في أطراف أرض أنكاد وصولا إلى جبل مديونة مقابلا لمدينة وجدة المغربية، أما شرقا فتصل حدودها إلى واد الشلف حتى المصب في عين كرمان وغليزان مع الظهرة والونشريس، وتمتد هذه المنطقة شمالا من السواحل البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء[1]، وقد كانت هذه المنطقة كانت قبيل الاحتلال الفرنسي مترامية الأطراف تقطنها مجموعات سكانية متمايزة منقسمين مابين سكان أرياف وهم الأغلبية وسكان مدن وهم الأقلية وكانت الفلاحة النشاط الاقتصادي الأساسي للسكان.

وعلى العموم فقد تميز النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة العثمانية بالضعف، وذلك بسبب عدم تنويع وتحديث النشاطات الاقتصادية المختلفة، كالفلاحة والصناعة والتجارة من قبل العثمانيين، الذين كانوا يعتمدون على مداخيل النشاط البحري، الذي كان يمون الخزينة بأموال ضخمة وهوما دفع

العثمانيون على التخلي عن تطوير باقي النشاطات الاقتصادية [2]، غير أن الأسطول الجزائري في بداية القرن التاسع عشر أصبح غير قادر على الوقوف في وجه الأساطيل الأوروبية المتفوقة عليه في التسليح والتدريب، فأصبحت بذلك غنائم البحرية في تناقص مستمر، ففي سنة 1801م، كانت حصيلة نشاط الأسطول الجزائري ثلاثة غنائم فقط، لتصل في 1803م إلى غنيمة واحدة فقط، وزاد من سوء وضعية الأسطول الجزائري تعرضه لنكسات متوالية لحملة اللورد اكسموث في سنة 1816، ومعركة نافرين في 1827، ثم الحصار البحري الفرنسي للسواحل الجزائرية في سنة 1827م [3]، ولقد أدى الشلل الذي أصاب مداخيل الخزينة من النشاط البحري إلى اعتماد السلطات العثمانية على النشاطات الاقتصادية المحلية لتعويض تلك الخسائر، ولذلك سعت تلك السلطات إلى تقوية طرق استخلاص الضرائب والمحافظة على الأمن لضمان مداخيل مالية لملأ جيوب أقلية استأثرت بالسلطة والنفوذ [4]، ولذلك لم تهتم بتنمية وتطوير النشاطات الاقتصادية، فبقي النشاط الفلاحي التقليدي عصب الحركية الاقتصادية في أواخر الفترة العثمانية ممارسا من قبل أغلبية الجزائريين [5].

أما المدن التي كانت تعتبر من أسس التطور الصناعي والاقتصادي بشكل عام، أضحى دورها الاقتصادي ضئيل جدا في بايلك الغرب، وعلى الرغم من بقاء موانئ هذا البايلك على صلة بإسبانيا بالرغم من الحصار الفرنسي، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تطوير المدن الساحلية الغربية كوهران ومستغانم، ذلك أن سيطرة اليهود على المبادلات التجارية كان يعتمد على تصدير الفائض من الإنتاج واستيراد البضائع الترفيهية، دون الاهتمام بتطوير وسائل الإنتاج أوإدخال التصنيع إلى المنطقة، فالسلطات العثمانية كانت تشجع التجار اليهود وكان اهتمامها منصب على ما يؤدونه للخزينة من أموال [6].

1- الفلاحة:

خلال الفترة العثمانية في الجزائر كان النشاط الفلاحي ضعيف جدا في جميع المستويات، فالفلاحين كانوا يستعملون أدوات بسيطة كمحراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل والمنجل الذي يعود لنفس العهد، أما قنوات الري فقد كانت تعود إلى القرن الحادي عشر، إضافة إلى ذلك فقد كانت تربية الماشية تتم في الطبيعة بطريقة بدائية [7].

إضافة إلى ذلك ساهمت طبيعة ملكية الأراضي في تدهور الفلاحة كذلك، فقد كانت متنوعة فهناك الملكيات الخاصة لبعض أغنياء المدن من الحضر وبعض الأتراك والكراغلة، كملكية بايات الغرب بمسرغين والدار البيضاء بضواحي وهران. ولقد كان يدفع عن هذه الأراضي ضريبتا العشور والزكاة فقط، وكانت مساحاتها قليلة وتتمركز خصوصا في ضواحي المدن الرئيسية [8].

وتتضمن ملكية البايلك الأراضي التابعة لسلطة البايلك مباشرة وغالبا ما كان يتم الحصول عليها بالمصادرة أوالشراء أووضع اليد، وكانت هذه النوعية من الملكية، ببايلك الغرب، تضم حوالي **11.250** هكتار تقيم عليها قبائل المخزن من الزمول والدوابر، التي كانت تستغلها لصالح البايلك مقابل دفعها لضريبة الكراء، أوما يعرف بالحكور التي تقدر قيمتها بحوالي **12** صاعا من القمح و**12** صاعا من الشعير، أوما يقدر بحوالي **50 %** من الإنتاج [9]، ولقد كانت أراضي هذا النوع من الملكية منتشرة في سهول بايلك الغرب، كسهول وهران وتلمسان وغريس وسيرات والشلف [10].

أما الأراضي المشاعة التي تعود ملكيتها إلى سكان القبيلة أوالدوار، فقد كانت تعرف في بايلك الغرب بأراضي السبيقة، وكان يقوم بخدمتها أفراد القبيلة،

وكانت هذه الأراضي تنتشر في المناطق المحاذية للأراضي التي تشغلها قبائل المخزن [11].

كما كانت هناك أراضي الوقف التي تصرف مواردها في الأعمال الخيرية ذات الصبغة الدينية، وكانت معظم هذه الأراضي موقوفة على المذهب الحنفي الذي يسمح لمن يوقف أرضه باستغلالها والاستفادة منها له ولخلفه. كما أنها لم تكن تخضع لأي ضريبة ولا تتعرض للمصادرة، وكانت تتركز هذه الأراضي بالقرب من مراكز المدن الكبرى، كتلمسان ووهران ومعسكر [12]، أما الأراضي البور فإن ملكيتها كانت ترجع لمن يحييها، إلا أنم معظم سكان الريف كانوا يمارسون تربية الماشية [13].

ومما تميز به الإنتاج الفلاحي بالمنطقة أنه كان ذا مردودية عالية بالرغم من تدني تقنيات الإنتاج نظرا لخصوبة الأراضي، وبما أن الحبوب كانت المادة الأساسية للاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج، فإنها كانت تزرع على نطاق واسع في بايلك الغرب، حيث كانت المساحة المخصصة لها حوالي **3500** جابدة [14]، وقد انتشرت زراعة الحبوب في عدة جهات من البايلك كسهل غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان [15].

إضافة إلى زراعة الحبوب كانت الأشجار المثمرة كالتين والزيتون والبرتقال والعنب، منتشرة في الحقول المحيطة بالمدن في بايلك الغرب كوهران وتلمسان ومعسكر، ومستغانم التي كانت تنتشر فيها الأشجار المثمرة على مساحة **800** هكتار، تتغذى من المياه المتوفرة بكثرة في المنطقة [16]، كما كانت زراعة البقول والخضر تتم هي الأخرى بضواحي المدن، وكانت توجه في الغالب إلى الاستهلاك المحلي، أما المزروعات ذات الطابع التجاري كالقطن والكتان فقد كانت تشتهر بها سهول بايلك الغرب، كالشلف ومعسكر ومستغانم، حيث يقدر

إنتاج القطن بالمنطقة في أواخر القرن الثامن عشر بحوالي ستة آلاف صاغ من سهول مينا والشلف ومستغانم، كما اشتهرت المنطقة الممتدة ما بين رأس فالكون والحدود المغربية، بإنتاج العسل والشموع التي كانت تكفي احتياجات سكان المنطقة ويتم بيع الفائض منه إلى وكالات البايلك [17].

أما الثروة الحيوانية فقد كانت متوفرة بكثرة، حيث كانت منطقة سيدي بلعباس مشتهرة بتربية الأغنام، بينما كانت أحصنة الجنوب الوهراني ذات شهرة في كامل الإيالة الجزائرية لأصالتها وقوتها، فقد كان حصان هذه المنطقة لا يباع بأقل من 372 فرنك، ولقد كانت تلك الثروة الحيوانية توفر كميات هائلة من الوبر والصوف التي كانت تستخدم محليا ويباع بعضها إلى التجار الذين يصدورنه إلى الخارج [18].

2- الصناعة:

كانت الصناعة في أواخر العهد العثماني بالجزائر تقليدية بعيدة عما وصلت إليه الصناعة في أوروبا [19]، فقد كانت هذه الصناعة التقليدية تتمركز أساسا في المدن الرئيسية، فمدينة معسكر اشتهرت بصناعة البرانيس والأقمشة الكتيمة التي كانت تستعمل في كافة الإيالة وكانت في بعض الأحيان تصدر كميات منها إلى مصر وتركيا، وكان البرنوس الجيد منها يباع بمائة فرنك [20]، أما مدينة تلمسان فقد اشتهرت خلال الفترة العثمانية بصناعة الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء، ونشير في هذا الإطار إلى أن يهود تلمسان قد اشتهروا بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة، كما كان فخار ندرومة معروفا بجودته، أما مازونة فكانت تنتج الأدوات الجلدية وبعض الأقمشة [21]، ولقد كان للحرفيين في المدن شوارع خاصة عرفت بنوع الأعمال التي كانوا يمارسونها، فهناك مثلا شارع النحاسين والحدادين والنساجين وغيرها، كما كان بالمدن بعض الطواحين والمخابز، ويمكن

القول أن هذه الصناعات التقليدية موجهة خصوصا لتلبية حاجيات سكان المدن الأساسية وكماليات الفئات الغنية، أما الصناعة التحويلية فلم تتعدى استخراج ملح سباخ وهران، ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة بالقرب من المدن [22].

عانت الصناعة في أواخر العهد العثماني بالجزائر عامة وبالغرب الجزائري بشكل خاص من عدة عراقيل جعلتها لا تتطور، فالحكام لم يشجعوا النشاطات الصناعية، فتوكيل نقباء الحرفيين بالمدن بتحديد نوعية وكمية المنتوج أدى إلى ركود الصناعة، كما أن الضرائب التي كانت مفروضة على النشاط الصناعي التقليدي حدت من انتشاره، كما كان تشجيع البايات لاستيراد المواد المصنعة من الخارج دور هوالآخر في انخفاض مردود الصناع والحرفيين الذين كانوا مجبرين على رفع أسعار سلعهم لتغطية نفقاتهم أعباء الضرائب، وهوما أدى إلى غلاء المصنوعات المحلية أمام المصنوعات الأجنبية [23]، فتلمسان مثلا أضحت في أواخر العهد العثماني مستودعا للمنتوجات المصنعة القادمة من جبل طارق وفاس كالأسلحة والأقمشة وغيرها، وهوما أدى إلى رواج المنتوجات المستوردة على حساب المنتوجات المصنعة محليا [24]، وبذلك يمكن القول بأن هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى عدم قيام صناعة حقيقية كما كان الحال مع أوروبا في نفس الفترة.

3- التجارة:

يمكننا تقسيم المبادلات التجارية التي كانت في الجزائر خلال الفترة العثمانية إلى صنفين (داخلي وخارجي) فالمبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف، ولقد كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وبعضها كان سنويا [25]، وتعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام

فيه مضاف إلى اسم القبيلة أوالمنطقة الجغرافية التي كان يعقد فيها، ولقد كانت الأسواق مهمة جدا بالنسبة للسلطات العثمانية، حيث كانت تشجع إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن وذلك للاستفادة من مواردها المالية، وكذا مراقبة القبائل غير الخاضعة لسلطتها، فالأسواق كانت تستخدم من قبل السلطات العثمانية لفرض حصار اقتصادي على القبائل المتمردة بمنعها من دخول السوق [26]، ومن ذلك نذكر سوق العربة في الشلف الذي كانت السلطات العثمانية تشدد الرقابة عليه لمحاصرة قبائل الوارسنيس الخارجة عن سيطرتها. إضافة إلى ذلك كانت أسواق المناطق الداخلية التلية ذات أهمية كبيرة للسلطات العثمانية لما لها من أهمية بالغة في تبادل منتوجات المناطق الشمالية بمنتوجات المناطق الصحراوية والعكس صحيح، كسوق اللوحة الموسمي الذي كان يعقد بمنطقة تيارت، كما ساعدت الأسواق التي كانت تعقد في الأرياف والمدن على تبادل منتوجات المناطق الشمالية بمنتوجات سكان المدن وسكان الأرياف [27].

ونظرا للاحتكار الذي كان يمارسه البايلك في تجارة المواد الأولية كالحبوب والزيت والشمع والصوف والجلد والمواشي، جعل الفلاح لا يبيع منتوجاته بأسعار ملائمة، حيث أن رجال البايلك كانوا يشترون تلك المواد بأسعار معينة من الفلاحين ليعيدوا بيعها للوكالات التجارية بفائدة تصل إلى **60%** من ثمن المحصول الذي يشترى به، فقنطار الصوف مثلا كان يشترى من قبل البايلك بحوالي **15** جنيها ويعاد بيعه للأجانب ب **24** جنيها، وكان الأجانب يصدروه إلى أسواق مرسيليا بسعر يصل إلى **38** جنيها [28]. فهذا الاحتكار أدى إلى انخفاض الأسعار في الأسواق فسعر الكبش الواحد بوهران كان يباع بثلاثة أرباع بوجوأي ما يعادل **1.45** فرنك، أما الحبوب فكان سعر الصاع منها حوالي ثلاثة بوجوأي **5.40** فرنك، كما كان سعر البقرة التي تزن مائة كيلوغرام لا

يزيد عن **14.40** فرنك [29]. إضافة إلى ذالك كانت المبادلات التجارية الداخلية بباياليك الغرب خلال العهد العثماني تعاني من نقص الطرق التجارية التي لم تهتم السلطات العثمانية بتوسيعها وتحديثها، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى أن الطرق التجارية في باياليك الغرب كانت أحسن من الجهات الجزائرية الأخرى حيث كان يضم طرقا طبيعية تسمح بمرور القوافل التجارية وذلك بسبب طبيعة المنطقة التي كان بأحواز مدنها سهول واسعة كسهول وهران ومعسكر وتلمسان، كما كانت هناك بعض الجسور على الأودية كجسر وادي صفصاف في جهة تلمسان وجسر وادي الشلف، وقد كان من بين أهم الطرق التجارية الداخلية الطريق السلطاني الرابط بين تلمسان ووهران والجزائر وقسنطينة حيث كان لهذا الطريق أهمية كبيرة في تنمية المبادلات التجارية بين المناطق الغربية من الجزائر وجهات الوسط والشرق [30]، ولكي تحافظ السلطات العثمانية على أمن الطرقات كانت تقيم بعض المراكز على الطرق تعرف بالقوناق وهي عبارة عن مركز تقيم فيها حاميات مخزنية تكلف بأمن الطرق، وهذه المراكز لا تحتوي على مبان مشيدة وإنما بعض الخيام توفر الراحة والأمن للقوافل التي تستخدم تلك الطرق [31].

أما التجارة الخارجية لباياليك الغرب فقد كانت تتم عن طريق البر والبحر، فالعلاقات التجارية مع المغرب الإسلامي والأقطار العثمانية بالمشرق كانت تتم بواسطة القوافل التي فقافلة الحج كانت تعد من أهم تلك القواف فلقد كانت تنطلق من المغرب الأقصى، وتمر عبر الغرب الجزائري، حيث ينضم إليها حجاج المنطقة محملين بمنتوجاتهم، وفي كل منطقة كان ينظم إلى القافلة حجاج جدد بمنتوجات متنوعة، حتى الوصول إلى مكة المكرمة، حيث يقوم الحجاج ببيع منتوجاتهم وشراء بعض المنتوجات المشرقية، كالحريريات المشرق والعنبر وأقمشة

بلاد فارس، والتوابل [32]، وقد كانت تلمسان تلعب دورا مهما في التجارة مع المغرب الأقصى حيث كانت مخزنا للبضائع القادمة من فاس وجبل طارق [33]، كما كان الزبنجر المجفف [34] في معسكر يصدر إلى تونس عبر ميناء الجزائر [35].

أما التجارة عن طريق البحر فقد كانت تتم مع الدول الأوروبية وإسطنبول، وبالرغم من تعرض السواحل الجزائرية للحصار من قبل الأسطول الفرنسي في **1827**، إلا أن موانئ بايلك الغرب بقيت على صلة مع السواحل الإسبانية بالخصوص، نظرا لقرب المسافة بينهما [36]، وقد كانت الحركة التجارية تتمركز أساسا في مينائي آرزيووالمرسى الكبير، ففي سنة **1788** خرج من آرزيوحوالي **150** حمولة من الحبوب أي ما يعادل مائة ألف قنطار باتجاه إسبانيا، وفي نفس السنة تم تصدير حوالي **40** ألف بقرة لصالح الجيش الإنجليزي بإسبانيا، كما تم في سنة **1829**م تصدير حوالي **70** ألف صاعا من القمح والشعير إلى إسبانيا من ميناء المرسى الكبير [37]، ومما يمكن قوله في هذا الإطار أن السلطات العثمانية لم تستغل الموقع الإستراتيجي الهام لموانئ بايلك الغرب في تنمية التجارة الخارجية، بل على العكس من ذلك أوجدت عدة عراقيل حدت من نموهذه التجارة فمثلا كانت السلطات العثمانية تفرض رقابة شديدة على عمليات التصدير والاستيراد باحتكار الاتجار ببعض المواد الأساسية وفرض استصدار تصريحات خاصة لتصدير بعض المواد كالحبوب والمواشي [38]، وهوالأمر الذي حد بشكل كبير من عمليات التصدير، يضاف إلى ذلك الأثر السلبي للامتيازات التي حصل عليها الأسبان غداة توقيعهم لمعاهدة السلم والصداقة مع الجزائر عام **1791** حيث سمح بموجب هذه الاتفاقية للأسبان باحتكار المرجان في المناطق الممتدة من غرب وهران إلى حدود المغرب الأقصى،

كما سمح لهم أيضا بشراء **1000** حمولة من الحبوب سنويا [39]، ومما أدى كذلك إلى تقهقر تجارة بايلك الغرب الخارجية هواستحواذ اليهود عليها، حيث كانوا هم الوسطاء للوكالات التجارية بالمنطقة، وهم المكلفين من قبل البايات بالمعاملات التجارية مع الأجانب فدافيد دوران مثلا كان يخدم مصالح إسبانيا وفرنسا بوهران قبل الاحتلال الفرنسي، كما كان مردوشي دارمون مكلفا من قبل الباي بالتعاملات التجارية مع الأجانب ابتدءا من سنة **1792**م، ولقد أدت سيطرة اليهود على التجارة الخارجية بالمنطقة إلى جعلها تخدم مصالح الدولة الأجنبية على حساب اقتصاد البايلك، فطبيعة المنتوجات المتبادلة كانت تتمثل في تصدير المواد الأساسية كالحبوب والصوف والجلود، أما الاستيراد فكان يتم أساسا لسد حاجيات الطبقة الميسورة الحال بالمنطقة [40].

لم يكن النظام الجمركي المعتمد من قبل السلطات العثمانية يخدم التجارة الخارجية، حيث كانت رسوم دخول السفن إلى الميناء ضئيلة، فكانت تمثل **20** قرشا للسفن العثمانية، و**40** قرشا للسفن الإسبانية أولسفن الدول الصديقة، و**80** قرشا لسفن الدول المعادية، أما السلع التي كانت تصدر من الجزائر، فكان يفرض عليها رسوم تقدر ب **2.5%**، أما الواردات فكانت الرسوم المفروضة عليها تقدر ب **12.5%**، وهي مخفضة بالنسبة للدولة العثمانية وفرنسا، حيث كانت تقدر الرسوم المفروضة على وارداتها ما بين **5.5%** و**5%** [41]، وبذلك لم يكن في مقدور البايلك السيطرة على المبادلات التجارية التي كانت غالبا ما تصب في خدمة رجال الإدارة العثمانية والتجار اليهود.

4- النظام الضريبي:

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل السلطات العثمانية بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات

المدن، وهي مع تنوعها واختلاف تسمياتها كانت مرتبطة بوضعية الأرض ونوعية حيازتها وكيفية استغلالها وطبيعة علاقات سكانها بالحكام [42]، فالملكيات الخاصة كانت تؤخذ عنها ضريبة العشور والزكاة وهي ضريبة شرعية مباشرة تقدر قيمتها بصاع من القمح وصاع من الشعير عن كل جابدة، وغالبا ما كانت تحدد قيمة هذه الضريبة من طرف قائد العشور أوخوجة المعونة أوكاتب الزرع [43]، أما الأراضي التابعة للبايلك فكان يؤخذ منها محصول عيني إذا استغلت مباشرة باستخدام الخماسة [44] وتسخير الرعية، أما إذا كانت هذه الأراضي قد تم كرائها لقبائل المخزن أوذوي النفوذ فكان يدفع عنها ضريبة الكراء المحددة سنويا وتعرف بالحكور وقيمة هذه الضريبة لا تتجاوز 4 ريالات عن كل جابدة [45]، كما كانت السلطات العثمانية تفرض على أراضي قبائل الرعية الأحلاف ضريبة الزمة أوالمعنوية وهي ضريبة ثابتة تدفع سنويا ويقوم بجبايتها القيادة [46].

وبالإضافة إلى تلك الضريبة الثابتة كانت القبائل تدفع ضرائب إضافية كانت تجبى في مناسبات مختلفة كضريبة الدنوش أوضيفة الباي التي تقدم غالبا كل ستة أشهر، وبواسطتها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر، وهناك أيضا ضريبة الفرح أوالبشارة، وهي ضريبة تكاد تكون سنوية تدفع عندما يتم تولية باي جديد أوإعادة توليته في منصبه، وبمناسبة الأحداث السعيدة التي يعرفها البايلك، ومن هذه الضرائب الإضافية كذلك نذكر ضريبة خيل الرعية وهي ضريبة عينية تشمل عدد من الخيول تكون في خدمة البايلك، يضاف إلى هذه الضرائب عدة أنواع أخرى كضريبة حق البرنوس [47] وحق الزمام ومهر الباشا والفرس [48].

وبالإضافة إلى ما كانت تدفعه قبائل الرعية من الضرائب المذكورة سابقا كانت تدفع كذلك ضريبة الغرامة التي كانت تسدد نقدا وعينا في فصل الصيف وفصل الشتاء، ولم تكن قيمة هذه الضريبة محددة بل كان كل قائد بمعونة شيوخ القبائل يكشف عن الأملاك ويوزع حصص الغرامة على كل قبيلة حسب عدد خيامها، وغالبا ما كانت هذه الضرائب تؤخذ بواسطة المحلات العسكرية [49].

أما النوع الثاني من الضرائب فكان يتعلق بسكان المدن، ومن أهم هذه الضرائب نذكر ضريبة ضيفة دار الباي، التي كانت تؤخذ من سكان المدن التي لا يوجد بها حاميات عسكرية، وتقدر قيمتها ما بين **800** و**2000** ريال مضافة إلى أربعة عشرة حصانا، كما كان سكان المدن التي بها حاميات عسكرية يدفعون ضريبة دار السلطان حين يتم تغيير الحامية بحامية أخرى وقد تصل قيمة هذه الضريبة إلى حوالي **3.000** بوجو [50]، كما كانت خزينة البايلك تستفيد أيضا من مداخيل أملاك الأوقاف والتركات والودائع والأملاك التي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي، بالإضافة كذلك إلى رسوم طائفة اليهود الذين كان يدفع أمينهم ما قيمته قرش واحد عن كل فرد، كما كان أصحاب الحرف في المدن مكلفين بدفع ضريبة عن دكاكينهم ويقوم شيخ البلد بجمع هذه الضريبة من أمناء الحرف وكانت قيمة هذه الضرائب حوالي **30** سنتيما عن كل دكان [51].

كما كانت هناك ضرائب خاصة بالتعاملات التجارية والتي تتمثل خصوصا في حقوق الجمارك ورسوم المكس على الأسواق، وأرباح تصدير المواد الأولية التي كانت تحتكرها سلطات البايلك [52]، فحقوق الجمارك كانت تدفع لقائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة، ومن هذه الضرائب نذكر ضريبة الرسوبالميناء والتي كانت محددة بـ: **20** قرشا عن السفن الجزائرية والعثمانية، و**40** قرشا عن السفن التابعة للدول المسالمة للجزائر، و**80** قرشا عن السفن

التابعة للدول المعادية للجزائر، بالإضافة إلى ضرائب كانت مفروضة على البضائع المصدرة والمستوردة، والتي كانت تصل إلى **12.5%** على المستوردات و**2%** على الصادرات [53]، أما رسوم المكس على الأسواق فلم تكن أقل قيمة من سابقتها حيث كان لكل سوق قائد ينظم جباية الضرائب به، حيث كان لكل سلعة موظف خاص يستخلص الضرائب المستحقة عليها، فقنطار الكتان مثلا كان يدفع عنه خمس وعشرون درهما وحمل التمر خمسون درهما. كما أن احتكار سلطات البايلك للاتجار ببعض المواد الأولية خول لها الاستفادة من أموال ضخمة، كانت تصل إلى حوالي **60%** من سعر ثمنها الأصلي وأهم هذه المواد الحبوب والجلود والزيوت والملح [54].

بالإضافة إلى هذه الضرائب المختلفة كانت سلطات البايلك تستفيد من مداخيل إضافية جراء الحملات العسكرية التي كانت توجه ضد القبائل التي كانت تتعرض لمصادرة جميع أملاك أفرادها [55]، ومن ذلك نستخلص بأن السلطات العثمانية ركزت كثيرا على جباية الضرائب، إلا أنها لم تقدم بإنفاق تلك الأموال على المصلحة العامة، وإنما كانت تذهب إلى خزائن رجال السلطة العثمانية وهوما أضعف اقتصاد الجزائر وعجل بانهيار الحكم العثماني بها.

5- العملة:

تميزت النقود المتداولة في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بتنوعها واختلاف قيمها فقد كانت هناك عملات محلية وأخرى أجنبية، فالعملات المحلية كانت تضرب بدار السكة بالقصبة وكان صناع العملة في أغلبهم من اليهود الذين كانوا يقومون بعملهم هذا تحت رقابة أمين السكة [56]، ومن هذه النقود المحلية نذكر الدوروالجزائري الذي كان يساوي **2** بوجوأي **3.60** فرنك، وقد ضرب الدورومن قبل الداي حسين في سنة **1821**، أما القطع العثمانية التي كانت

متداولة في الجزائر فنذكر منها السلطاني الذي من أجزائه النصف والربع وهويساوي **10** ريالات كورة ثم ارتفعت قيمته إلى **12** ريالا أي **7.20** فرنك [57].

أما العملات الأجنبية التي كانت متداولة في الجزائر خلال هذه الفترة فقد ميزها تفوق العملة الإسبانية في التبادل النقدي على باقي العملات بحكم قيمتها النقدية العالية، التي مكنتها من غزوجميع دول العالم نظرا لتهاطل المعادن الثمينة على اسبانيا من العالم الجديد، وكذلك لعلاقات إسبانيا التاريخية مع سكان شمال إفريقيا، ومن أهم العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر نذكر الدبلون وهوعبارة عن دينار مصنوع من الذهب، إضافة إلى الدوكة التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي [58]، ونظرا لموقع بايلك الغرب المحاذي للمغرب الأقصى فلقد شهدت المنطقة تداولا للعملات المغربية كالبندقي أوالعشراوي، إضافة إلى الموزونة والفلس والريال [59].

خلاصة:

أفرز الحكم العثماني بمنطقة الغرب الجزائري أوضاعا اقتصادية متمايزة، حيث كان هناك أقلية استأثرت بالسلطة والثروة، في حين الغالبية العظمى من السكان كانت تعاني من التهميش والفقر. وهوما أحدث شرخا في النسيج الاجتماعي للمنطقة. أدى بعد انهيار سلطة العثمانيين إلى فوضى عارمة نتيجة لعدم التجانس بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، فأصبحت بقايا السلطة العثمانية، من أتراك وكراغلة وقبائل المخزن، تبحث عن سلطة جديدة تحفظ لها امتيازاتها ومكانتها، أما الغالبية من السكان والتي كان معظمها من قبائل الريف أصبحت تبحث عن التحرير من اضطهاد السلطة المركزية، التي عانت منها سنوات طويلة، وبذلك سادت حالة اللاأمن، وتعطلت حركية الاقتصاد وهوما

كان من الأسباب الرئيسية لتوسع الاحتلال الفرنسي بالمنطقة بعد ذلك من جهة، ومن جهة أخرى أثر هذا الواقع الاقتصادي سلبا على استمرارية المقاومة ضد المستعمر.

الهوامش:

(1)- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط2، دار اليقظة العربية، دمشق، 1964، ص14. وللتوسع أكثر ينظر:

- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514- 1830)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.ص 121.

Robert.T, L'Oranie, sa géographie, son histoire, et ses centres vitaux,L.Fouque, Oran, 1952, PP ,9-12.

[2]–Charle André Julien , l'histoire de l'Algérie contemporaine : conquête et colonisation (1827-1871),Presse Universitaire Française , Paris ,1964, P.16.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني (1800- 1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 69.

[4] - جون بول وولف، جون بول وولف، الجزائر واوروبا، ترجمة أبوقاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص 447.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 70.

[6]- Lucette Valenci, Le Maghreb avant la prise d'Alger , Flammarion, Paris, 1969, P.34.

[7]- IBID, P.44.

[8] - ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.، ص 51.

[9]- نفسه، ص 52.

[10]- أندري برينان- أندري نوشي- إين لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 188.

[11]- ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 53

[12] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني- ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 115.

[13]- ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 53

[14]- الجابدة الواحدة تساوي من 8 إلى 10 هكتارات، أنظر: ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 58.

[15]– Venture de Pardis, Alger au XVIIIème siècle, Edition Bouslama, Tunis,S.D., P.54.

[16]- أندري بريnان وآخرون، المرجع السابق، ص 187.

[17] - ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[18]–Chrle André Julien, Op.Cit., P.10.

[19] - صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

[20]- حمدان عثمان خوجة، المرآة، ترجمة وتقديم: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 97.

[21]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800- 1830)، المرجع السابق، ص 36.

[22]- - نفسه، ص 37.

[23]- ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 64.

[24]- أندري بريnان وآخرون، المرجع السابق، ص 195.

[25]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص38.

[26]- Paul Boyer, L’évolution de l’Algérie Médiane, Adrien Majonneuve , Paris, 1960, P.31.

[27] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 39.

[28] - ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 79.

[29]- أندري بريnان وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

[30]- أندري بريnان وآخرون، المرجع السابق، ص 194.

[31]– Louis Rinn, La royaume d’Alger sous le dernier Dey, Revue Africaine, OPU ,N° 41, 1897, P.133.

[32]- ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي- المرجع السابق، ص 73.

[33]– Marcel Emrit, L'Algérie à l'époque d'Abdelkader , Edition Larousse, Paris, 1951, P.88.

[34]- الزبنجر عبارة عن معدن أحمر يستعمل في دهن الحديد. ينظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 343.

[35]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 341.

[36]– Lucette Valenci, Op.Cit., P.50.

[37]- أندري بريتان وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

[38]- Paul Boyer, Op.Cit.,P39.

[39]- ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 75.

[40] - René Lapene., Oran étude de géographie et d'histoire urbaine, Librairie Félix Alcan, Paris, 1938, P.93.

[41]- ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 78.

[42]- نفسه، ص 31.

[43]- ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص 88.

[44]- الخماسة نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة البايلك مقابل خمس الإنتاج، بعد أن يوفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)،المرجع السابق، ص 92.

[45]–ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 32.

[46] –صالح عباد، المرجع السابق، ص 347.

[47]- ضريبة حق البرنونس تسلم عند تسلم الشويخ مناصبهم، أما ضريبة الزمام فهي ضريبة تدفع قائد العشور كتعويض لما يقوم به، أما مهر الباشيا فهي ضريبة يساهم فيها في دنوش الداي، أما الفرس فهي ضريبة إضافية تتمثل في تزويد البايلك بأحصنة حربية، أنظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص 99.

[48]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800- 1830)،المرجع السابق، ص ص 97- 99.

[49] - صالح عباد، المرجع السابق، ص 347.

[50]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800- 1830)،المرجع السابق، ص 104.

[51]- ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 33.

[52]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص 107.

[53]– Venture de Pardis, Op.Cit., P.120.

[54]– Paul Boyer, Op.Cit, P.38.

[55]- ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 35.

[56] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص 190.

[57]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 344.

[58]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830)، المرجع السابق، ص 195.

[59] - نفسه، ص ص 199- 200.